انفراديّة المصطلح البلاغيّ عند ابن الأثير في كتابه "المَثَلُ السَّائِرْ في أَدَبِ الكَاتِب وَالشَّاعِرْ"

The uniqueness of the rhetorical term for Ibn al-Atheer in his book "The proverb in the literature of a writer and a poet"

د. عـزوز زرقـان

جامعة محمّد البشير الإبراهيميّ - برج بوعريريج (الجزائر)

zorganeazouz19@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2020/09/21 **تاريخ القبول: 2020/10/10**

ملخص:

يرمي هذا المقال إلى الكشف عن بعض التّفرّد في التعاطي مع المصطلح البلاغي على مستوى المصنّف النّقديّ - المثل السّائر في أدب الكاتب والشّاعر - لصاحبه ابن الأثير الجزري. حيث أنّه كان لهذا الأخير بعض التّميّز والتفرّد في التعامل مع المصطلح البلاغي مقارنة مع أقرانه من النقّاد ممّن سبقوه أو عاصروه، لأنّ الرؤى حول المنظومة البلاغيّة على ذلك الوقت لم تكن ثابتة بالقدر الذي يجعل النّقّاد على توافق تام في معنى هذا المصطلح أو دلالاته المختلفة، وهذا الاختلاف يتجلّى في التداول الحاصل بين النقاد المهتمّين بالبلاغة، فما يروق الجرجانيّ قد لا يروق أبا هلال العسكري، وما يعجب ابن الأثير قد لا يقبله ابن رشيق أو غيره، ولكلّ رؤيته وتفسيره، من أجل ذلك قمنا برصد بعض المصطلحات البلاغيّة عند ابن الأثير وتقفّينا آثارها عند غيره لنرى صورة التّعاطي مع المصطلح عند هذا وذاك، مبيّنين للفروقات حينا، ومتوقفين عند الدّلالة حينا آخر، وهذا من أجل التعرّف أكثر على المصطلح البلاغيّ والوقوف عند توصيفاته، والكشف عن صورته عند ابن الأثير.

الكلمات المفتاحية: الانفرادية، المصطلح البلاغي، كتاب المثل السائر.

***Abstract*:**

This article aims to reveal some uniqueness in dealing with the rhetorical term at the level of the critical work - the proverb in the literature of the writer and poet - to its author, Where is the al-Jazari ibn ether. Whereas, the latter had some distinction and exclusivity in dealing with the rhetorical term in comparison with his peers from the critics who preceded him or his contemporaries, because the visions about the rhetorical system at that time were not fixed to the extent that the critics agree completely in the meaning of this term or its various connotations, and this The difference is evident in the discussion among critics interested in rhetoric. What appeals to al-Jarjani may not appeal to Abu Hilal al-Askari, and what Ibn al-Atheer admires may not be accepted by IbnRashiq or anyone else. Others, to see the picture of dealing with the term at this and that, indicating the differences at times, and stopping at the connotation at another time, and this is in order to learn more about the rhetorical term and to stand at its descriptions, and to reveal its image with Ibn al-Atheer.

***Keywords*:** Unilateralism, the term, rhetoric, Ibn al-Atheer.

إضاءة: التعريف بالمؤلِّف والمؤَلَّف

نشأ ضياء الدّين بن الأثير في أسرة علم وأدب في الموصل بالعراق، ثم انتقل في شبابه إلى الشّام، وتنقّل بينها وبين مصر، وعاد في أخريات حياته إلى بلده حيث تفرّغ للعلم والكتابه والتّدريس.

أخذ العلم على والده وأخيه الأكبر مجد الدّين المحدّث صاحب الكتب، ودرس على جماعة من علماء الموصل المشهورين في عصره، واتّصل في الشّام بجماعة من أدبائه، وأدباء مصر الكبار أمثال القاضي الفاضل، وعماد الدّين الأصبهاني، ثم اتّصل بالأفضل بن صلاح الدّين ولازمه، وكان ممّن يغشى مجلسه في ذلك الوقت الشّاعر العالم المصريّ علي بن ظافر صاحب كتاب. "بدائع البدائه". و"التّشبيهات". وصار وزيرا للأفضل صلاح الدّين، واشترك في بعض الأحداث الكبرى التي قامت بينه وبين إخوته وعمّه العادل.

وكان ابن الأثير كاتبا، لكنّ ترسّله لم يبلغ درجه كبار المترسّلين في عصره، لِتكلُّفه وإن كان يحاول أن يعارض القاضي الفاضل، ويتفوّق عليه، ويستشهد دائما في المثل السائر برسائله، ويوازن بينها وبين كبار كتّاب عصره، وبين من سبقوه كأبي هلال الصّابي وأمثاله. وابن الاثير النّاقد أبرع من ابن الاثير الكاتب، لأنّه كان يتمتّع بذوق رفيع، وحسٍّ دقيق في نقد الكلام، وتبيُّنِ مواضع الحسْن والقبح، والتّعليل لهما تعليلا معتمِدا على الذّوق أكثر من اعتماده على القواعد.

كتاب "المثل السّائر" يُعَدّ في مقدمة كتب البلاغة التي تجمع التّبويب إلى الذّوق والتّحليل، وقد حدّد موضوع كتابه في عنوانه فجعله في أدب الكاتب والشّاعر، أي فيما يتأَدَّبُ به كلاهما، وما ينبغي أن يتزوّد به من أدوات لإتقان صنعته، ويمكن أن يجمع إلى ذلك جانب النّقد بأن يكون النّظر في صنعة الكاتب والشّاعر وتحليلها، وبيان محاسنها أو مواضع القبح فيها.

وكلمة أدب عنده تماثل كلمه بيان، حيث يبدأ تعريف البيان بقوله: "موضوع علم البيان هو الفصاحه والبلاغة، وصاحبه يسأل عن أحوالهما اللّفظيّة والمعنويّة"[1].تحدث ابن الاثير في المقدّمة عن موضوع البيان جملة، وعن أدواته أو آلاته، حيث نجده يقسّمها إلى فصول؛ الفصل الأول في توضيح معنى: فصاحة، بلاغة، بيان، جملة. ثم الثاني عن آلات البيان، وما ينبغي أن يتزوّد به الشّاعر والكاتب من المعرفة والثقافة، على أن يكون ملاك ذلك كلّه الطّبع "فإنّه إذا لم يكن ثَمَّ طبع فإنّه لا تغني تلك الأدوات شيئا، ومَثَلُ ذلك مَثَلُ النّار الكامنة في الرماد، والحديدة التي يقدح بها، ألا ترى أنّه إذا لم يكن في الزّناد نار لا تفيد تلك الحديدة شيئاً"[2].

ومن أدوات البيان المعرفة بالنّحو والصّرف، واللّغة، وأمثال العرب وأيّامهم، والاطّلاع على تأليفات من تقدّم من المنظوم والمنثور، ومعرفة الأحكام السلطانيّة بالنّسبة للكاتب وحفظ القرآن الكريم، والتدرّب على استعمالاته في الكتابة بالاقتباس والتّضمين، وحلّ آياته وحفظ الأخبار الواردة عن النّبيّ – صلّى الله عليه وسلّم – والحديث والسّلوك بها مَسلَكَ

القرآن في الاستعمال، ومعرفة العروض والقوافي، وهي خاصّة بالنّظْمِ. والثّالث في الحكم على المعاني" ويبحث في المعنى الظّاهر والمؤوّل، والمُسْتَنبط، ويرى "أنّ القسم الثّاني من الكلام الذي فيه التّأوُّلُ ألطفُ.."[3].

والرّابع في التّرجيح بين المعاني، "وهو ميزان الخواطر الذي يوزن به نقد درهمها ودينارها بل المحكّ الذي يعلم منه مقدار عيارها"[4]، وفيه يعرض للمعاني المُسْتَنبطة من الحقيقة والمجاز، ويدلّ على طرق التّرجيح بينها، مُعْتَمِدا على نصّ العبارة، والألفاظ وصِلتها بالسّياق، ويبحث في المعاني ومدلولاتها العقليّة، وما ينبغي لها من عدم التّعارض مع حقيقة دينيّة أو اجتماعيّة أو أخلاقيّة.

والفصل الخامس في "جوامع الكلم"، وهو أنّ بعض الألفاظ تتضمّن من المعنى ما لا تتضمّنه أخواتها ممّا يجوز أن يُستعمل في مكانها، سواء أكان على الحقيقة أم المجاز.

والفصل السّادس مكمّل لحديثه في المعاني إذ يتحدّث فيه عن ... الحكمة التي هي ضآلة المؤمن ... ومدارها على الإيجاز، والذي يزيد في سموّ معناها وسيرورتها.

والسّابع في الحقيقة والمجاز، ويرى أنّ المجاز" مَهَمٌّ من مهمّات البيان، بل هو علم البيان بأجمعه، وقد ذهب قوم إلى أنّ الكلام كلّه حقيقة لا مجاز فيه، وذهب آخرون إلى أنّه كلّه مجاز لا حقيقه فيه، وكلا المذهبين فاسد عند بعض النقّاد.

والفصل الثّامن في تحديد اصطلاح الفصاحة والبلاغة، ويرى أنّ العلاقة بينهما علاقة كلٍّ بجزء، فالفصاحة أعمّ من البلاغة، والفصاحه متعلّقة باللّفظ، والخصائص الحسيّة والمعنويّة له، وهي تدل على السّهولة والوضوح وحسْن الوقْع في السّمْع.

والفصل التاسع خاص بأركان الكتابة، ويعرض فيه لمسألة اللّفظ مرّة أخرى، ويميل إلى الصّنعة اللّفظيّة، لأنّ تحصيل المعاني أيسَر من تحصيل الألفاظ كما قال الجاحظ، ولأنّ المعاني الشريفة قد يملكها السّوقة، لكنّهم لا يستطيعون التّعبير عنها، لأنّهم لا يملكون القدرة على سبك الألفاظ المناسبة.

والفصل العاشر والأخير في طرق تعلّم الكتابة.

كما يضمّ المؤلَّف ثمانية أبواب هي: السّجع في المنثور، وتصريع في المنظوم، والتجنيس والترصيع، ولزوم مالا يلزم فيهما معا، والموازنة في المنثور، واختلاف صيغ الألفاظ، وتكرير الحروف فيهما أيضا.

تنوير: المصطلح البلاغيّ لغة واصطلاحا

قبل الشّروع في بيان المصطلح البلاغيّ تدقيقا لا بأس بإيراد ما قاله الأصوليّون: العلم بالشّيء فرع عن تصوّره. فما هو المصطلح؟

لفظ "المصطلح" لغة: مصدر ميميّ للفعل "اصطلح"، من مادة ـ صلح ـ والدلالة التي تحملها المادة في المعاجم عموما هي "ضدّ الفساد"، كما أنّها تحمل دلالة الاتّفاق، وتتولّد عن هذه المادة أفعال كثيرة، وقد ورد الفعل "اصطلح" في المعاجم العربيّة القديمة[5]، وحملت معنى الاتّفاق، نظير قولنا: اصطلح القوم، إذا تعارفوا على الشّيء واتّفقوا عليه.

أمّا في الاصطلاح، فقد عرّفه الزّبيديّ بقوله: "اتّفاق طائفة مخصوصة على أمر مخصوص"[6]، أي أنّ علماء أيّ علم يتفقون على إطلاق مصطلح معيّن على شيء محدّد يميّزون به عن غيره من المصطلحات الأُخَر. أمّا الشّريف الجرجانيّ فقد كان أوضح كلاما من الزبيديّ عند تعريفه للمصطلح إذ يقول: "هو إخراج الشّيء من معنى لغويّ إلى معنى آخر، لبيان المراد، والاصطلاح عبارة عن اتّفاق قوم على تسمية الشّيء باسم ما ينقل عن موضعه الأوّل"[7]، ولعلّ العلاّمة الجرجانيّ استقى تعريفه للمصطلح ممّا يفعله علماء أيّ علم بإطلاق تعريفين عليه: أحدهما لغويّ، والثّاني شرعيّ أو اصطلاحيّ.

أمّا أبو البقاء الكفويّ فيعرض لمدلول المصطلح فيقول: "الاصطلاح افتعال من الصّلح للمشاركه كالاقتسام ... ويستعمل الاصطلاح غالبا في العلم الذي تحصل معلوماته بالنّظر والاستدلال"[8].

ويتضح من خلال ما سبق من التّعاريف أنّ المصطلح هو: "عبارة عن تعريف يستخدمه طائفة معيّنة، لعدة أسباب منها" تقريب مفهوم الشّيء إلى المخاطبين، وتسهيل

الوقوف على معانيه، وعدم الوقوع في حيرة لدي القارئ له، أو المخاطب به عند استعماله أوتطبيقه، وإزاله الغموض والإلباس الذي يكتنف كثيرا من المصطلحات، وعدم اختلاط بعضها ببعض عند تحديد مدلوله"[9].

تنوير: المصطلح البلاغيّ قبل وعند ابن الأثير

بالعودة الى المصطلح البلاغيّ خصوصا يمكن القول .. إنّ مصطلحات البلاغة العربيّة لم تتّضح معالمها في بداية نشأة علم البلاغة، مثله مثل أيّ علم لم ينضج من العلوم الأخرى، وجدنا في كتابات البلاغيّين الأوائل إرهاصات للمصطلح البلاغيّ، وإن كان يتداخل بعضها ببعض ـ وهذا أمر طبيعي لنشأة أيّ علم جديد ـ فقد وجدنا ابن المعتز (ت296هـ) في كتابه البديع الذي أطلقه على بعض المصطلحات البلاغيّة، قاصدا به معنى غير الذي تعارف عليه علماء البلاغة من بعده، وهو الفنّ الثالث من فنون علم البلاغة استطاع أن يحصر علم البلاغة في خمسة فنون، وتعتبر هذه هي أولى إرهاصات المصطلح البلاغيّ كما تُعدُّ المفاتيح الأولى لعلم البلاغة.

وهذه الفنون هي: الاستعارة، والتّجنيس، والمطابقة، وردّ أعجاز الكلام على ما تقدّمها والمذهب الكلاميّ، ولكنّ ابن المعتزّ لم يدّع بكتابه هذا حصر البلاغة في هذه الفنون، ولم يغلق الباب بعده، بل تركه مفتوحا على مصراعيه لمن جاء بعده، وأراد أن يُدْلِيَ بدلوه فقال: "ويعلم الناظر أنّا اقتصرنا بالبديع على الفنون الخمسة اختيارا، من غير جهل بمحاسن الكلام ولا ضيق في المعرفة، فمن أحبّ أن يقتديَ بنا ويقتصر بالبديع على تلك الخمسة فَلْيَفْعَلْ فمن أضاف من هذه المحاسن أو غيرها شيئا إلى البديع وارتأى غير رأينا فله اختياره"[10].

وقد جزم ابن المعتز بعدم ولوج أحدٍ هذا الباب قبله، واعتبر نفسه فارس هذا الميدان الأول حيث قال "فأمّا العلماء باللّغة والشّعر القديم فلا يعرفون هذا الاسم، ولا يدرون ما هو، وما جمع فنون البديع ولا سبقني إليه أحد، وألّفْتُه سنة أربع وسبعين ومائتين"[11] هذا وقد جاء من بعده علماء أجلّاء حملوا راية التجديد في علم البلاغة، دون النّظر إلى ماهيّة المصطلح البلاغيّ، أو ترسيم حدود للتّعريفات البلاغيّة، فقد ظهر الإمام عبد القاهر

الجرجاني (ت471هـ) وألّف كتابيْه: دلائل الاعجاز، وأسرار البلاغة، ولم يهتم فيهما بالمصطلح البلاغيّ، ولا بتفريعات تتفرّع منها تقسيمات كما فعله المتأخّرون عنه، إنّما كان شغله الشّاغل قضيّة النَّظْمِ، وقد ردّ على النظّام وأتباعه من المعتزلة الذين ادّعوا أنّ القرآن ليس معجزا بلفظه وبيانه، إنّما هو معجز بالصّرفة، أي أنّ الله صرفهم عن الإتيان بمثله فتحدّث الإمام في الدّلائل عن التّقديم والتّأخير، والذِّكر والحذْف والفصل والوصل، كما تكلّم في الأسرار عن التّجنيس، والاستعارة، والتّشبيه، والتّمثيل، والملاحظ أنّ الامام في كتابيْه ـ اللذين يعتبرهما علماء البلاغة المصدر الرئيس في البلاغة ـ لم يكترث بالمصطلح البلاغيّ، ولا بتعريفاته وتفريعاته وتقسيماته.

وبعد ظهور كتاب مفتاح العلوم للسّكّاكيّ (ت626هـ) بدأت المصطلحات البلاغيّة تتّضح معالمها، وتظهر شيئا فشيئا، وبدأت إرهاصات هذا الفنّ تستوي على سوقها، فبعد أن جعل القسم الثّالث من كتابه في البلاغة، وحدّد فيه الكثير من المصطلحات البلاغيّة أسرع إليه الكثير من العلماء، إمّا شارحين للكتاب، أو مختصرين له، وظهرت شروح على الشّروح، وتفصيلات للمختصرات، فجاء الخطيب القزوينيّ (ت739هـ) وكتب "تلخيص المفتاح" ثم وجد أنّ التّلخيص يحتاج إلى توضيح، فكتب كتاب "الإيضاح"، وكتب من بعده السّبكيّ (ت763هـ) كتابه "عروس الافراح في تلخيص المفتاح"، وجاء من بعدهما السّعد التفتازانيّ (ت793هـ) وكتب كتابيْه "المختصر والمطوّل في شرح المفتاح"، وهكذا بدأت المصطلحات البلاغيّة في الانتشار والتّوسّع من خلال هذه المؤلّفات السّالفه الذّكر، حتى أصبح المصطلح الواحد تتفرّع منه مصطلحات عدّة، بل إنّ المصطلح الواحد قد يكون له أسماء شتّى، تختلط على الباحثين كما سنعرف فيما بعد.

وفي الوقت الذّي ظهر فيه كتاب المفتاح، ظهر ابن الاثير بكتابه "المثل السّائر في أدب الكاتب والشّاعر" الذي يكشف عن سعة اطّلاع ابن الأثير وتنوعّ ثقافته، وغزارة علمه حيث قال فيه ابن خلّكان الذي كان مادحا للمؤلِّف والمؤلَّف "ولضياء الدّين من التّصانيف الدّالة على غزارة فضله، وتحقيق نبله، كتابه الذي سمّاه ـ المثل السّائر في أدب

الكاتب والشّاعر. وهو في مجلّدين جمع فيه فأوْعَب، ولم يترك شيئا يتعلّق بفن الكتابة إلاّ ذكره، ولما فرغ من تصنيفه كتبه النّاسُ عنه"[12].

وبعد ظهور هذا المصنّف النّقديّ، تلقّفه العلماء من بعده بين مؤيِّد له ومعارض، وبين ذاكر لمحاسنه وناقدها، حيث برز كتاب لابن العطّار الدُّنَيْسِيرِي(ت794هـ) والمُسَمّى بـ"نزهة النّاظر في المثل السّائر"، وكذلك كتاب "الرّوض الزّاهر في محاسن المثل السّائر" ومثلما ظهر المادحون ظهر النّاقدون له، ونجد من بينهم ابن أبي الحديد المدائني (ت656هـ) والذّي ألّف كتابه" الفلك الدّائر على المثل السّائر"، ولعلّ هذا الكتاب الأخير أخذ من الشّهرة الكثير وذلك لتميّزه بالنّقد الموضوعيّ البنّاء، والقائم على الحجّة البالغة، ولكن بعد ظهوره تبارى العلماء في الردّ على بن أبي الحديد، وفي هذا المقام يظهر كتاب الركن الّسنجاريّ (ت650هـ) والذي ينقد فيه نقد ابن أبي الحديد، وسمّاه "نشْرُ المثل السّائر وطيّ الفلْك الدّائر"، كما نجد مصنّف صلاح الّدين بن أيبك الصّفَدِي (ت764هـ) والذي يردّ فيه على ابن أبي الحديد سمّاه "نُصْرَة الثّائِر على المثَل السّائر"، وهكذا توالت المصنّفات للردّ على ابن أبي الحديد.

وبعد هذه الوقفة القصيرة مع كتاب المثل السّائر يمكن القول: لقد كان العلاّمة ابن الأثير دقيقا في إطلاق المصطلحات البلاغيّة في كتابه "المثل السائر" حتّى تتناسب هذه المصطلحات مع معانيها، وكان يردّ كلام كثير من العلماء الذّين تشابهت عليهم المصطلحات وتداخلت في أذهانهم، فنراه يردّ على قدامة بن جعفر (ت337هـ) عندما خلط بين مصطلحَيْ الطّباق والجناس، ومثّل للأوّل بأمْثلة الثّاني، وعرّفَهُ بغير ما اصطلح عليه البلاغيّون، فقال ابن الأثير"وقد أجمع أربابُ هذه الصّناعة على أنّ المطابقة في الكلام هي الجمع بين الشّيء وضدّه، كالسّواد والبياض، واللّيل والنّهار، وخالفهم في ذلك قدامة بن جعفر الكاتب فقال المطابقة إيرادُ لفظيْن متساوِييْن في البناء والصّيغة، مختلفَيْن في المعنى وهذا الذّي ذكره هو التّجْنيس بعينِه، غير أنّ الأسماء لا مشاحة إلاّ إذا كانت مشتقّة"[13]. والظّاهر أنّ العلاّمة ابن الأثير قد وقف على الصّواب في كلامه السّابق فيما تعلّق بالمسألة فقدامة قد تداخلت عنده المصطلحات البلاغيّة، وقد يعذر الرّجل في هذا، وذلك بسبب

أنّ المصطلحات البلاغيّة لم تستقرّ في زمانه، فالبلاغة العربيّة لم تنضج بعد لذلك نجده يخلط بين الطّباق الذّي هو مُحَسِّنٌ معنويّ، وبين الجناس الذّي هو محسِّن لفظيّ.

هذا وقد قسّم ابن الأثير المصطلحات البلاغيّة في كتابه "المثل السّائر" إلى نوعيْن: الصّناعات اللّفظيّة، وضمّنها الألفاظ المفردة والمركّبة، وتحدّث عن المحسّنات اللّفظيّة كالتّجنيس والسّجع، والنّوع الثّاني هو: الصّناعات المعنويّة، وضمّنها التّشبيه، والاستعارة والالتفات، والإيجاز، والإرصاد، والإطناب، وغيرها من المصطلحات، وبذلك تفرّد ابن الأثير بهذا التّقسيم الذّي خالف فيه أكثر البلاغييّن الذّين يقسّمون علم البلاغة إلى ثلاثة علوم وهي: المعاني، والبيان، والبديع.

ومن خلال هذه الدّراسة سنحاول الوقوف على جملة من المصطلحات البلاغيّة التي خالف فيها ابن الأثير البلاغيّين في المصطلح أو في المسمّى أو انفرد بها.

إضاءة: المصطلحات الانفراديّة عند ابن الأثير

نجد بعض النقّاد أحيانا يستخدمون بعض المصطلحات التي قد لا نجدها عند غيرهم من نظرائهم، وهذا التفرّد الذي نلحظه يندرج ضمن وجهات النّظر التي تكون مغايرة لرؤية أخرى تبعا لقناعة النّاقد، وثقافته التي قد تملي عليه خلاف ما يعتقده غيره. فما المقصود بالانفراديّة ؟

نقصد بالانفراديّة في هذا المقام، الأسبقيّة لدى النّاقد في ابتكار هذا المصطلح أو ذاك، ثم تفرّده بهذه التّسمية دون سواه من النقّاد، ثم هل أشاع ذكرها بين النّاس، حتى صار معروفا بها ؟

هناك مصطلحات بلاغيّة كان لابن الأثير الفضل في ابتكارها ثم إشاعتها في كتبه حتّى يتلقّاها المتعلّمة وأهل النّقد والبلاغة، وذلك ما وجدناه في كتابه "المثل السّائر في أدب الكاتب والشّاعر". ونحن في هذا المقام سنقوم بحصر حديثنا عن بعض هذه المصطلحات وليس جميعها، فما هي أبرز هذه المصطلحات ؟ وكيف تناولها ابن الأثير في كتابه "المثل السّائر في أدب الكاتب والشّاعر"؟

أوّلا: التّوشيح

لقد خالف ابن الاثير الكثير من العلماء في إطلاق بعض المصطلحات في كتابه "المثل السّائر في أدب الكاتب والشّاعر"، حيث وضع لها جملة من الأسماء غير تلك التي تعارف عليها بعضهم، فمثلا سنجده يعرّف مصطلح التّوشيح بقوله "وهو أن يبنِيَ الشّاعر أبيات قصيدته على بحرَيْن مختلفَيْن، فإذا وقف من البيت على القافية الأولى كان شعرا مستقيما من بحر على عروض، وإذا أضاف إلى ذلك ما بني عليه شعره من القافيه الأخرى كان ـ أيضا ـ شعرا مستقيما من بحر آخر على عروض، وصار ما يُضافُ إلى القافية للبيت كالوشاح"[14].

ويرى ابن الأثير أنّه لا ينبغي للشّاعر أن يُكْثر من التّوشيح في شعره، حتى لا يبدو عليه التكلُّفُ، لأنّه من المحسّنات اللّفظيّة، وأفضل ما يكون منها ما خرج عفويّا بغير تكلّف، حيث نجد ابن الأثير يقول وهو يتكلّم عن أحسن التّوشيح: "هو ما كان يسيرا كالرّقم في الثّوب أو الشّية في الجلد"[15].

وإذا أتينا إلى علماء البلاغة نجد منهم من يوافقه الرّأي في المصطلح ويختلف معه في المُسمّى، ونرى فريقا آخرا يختلف معه في إطلاق المصطلح ويتّفق معه على المسمّى. فمثال الأوّل نراه واضحا جليّا عند أسامه بن منقذ (ت 584هـ)، والذي عرّف التّوشيح بقوله: "أن تريد الشّيء فتعبِّر عنه عبارة حسنة وإن كانت أطْول منه"[16]. فالاتّفاق هنا حاصل في إطلاق المصطلح، والاختلاف واقع في المسمّى، فأسامة بن منقذ أطلقه على غير ما أطلقه ابن الأثير. ومن الأمثله أيضا ما نراه مع قدامه بن جعفر، حيث أنّه عرّف التّوشيح بخلاف ما عرّفه به ابن الأثير، حيث يقول في كتابه نقد الشعر "وهو أن يكون أوّل البيت شاهدا بقافيته، ومعناها متعلِّقا به، حتّى إنّ الذي يعرف قافية القصيدة التي البيتُ منها، إذا سمع أوّل البيت عرف آخره وبانت له قافيته"[17]. وهذا التّعريف الذي ذكره قدامه ينطبق على مصطلح الإرصاد عند ابن الأثير ولا ينطبق على التّوشيح.

وقد اتفق الحمويّ مع قدامة في المصطلح والمسمّى، وعرّف التّوشيح بما عرّفه به قدامة حيث يقول الحمويّ (ت837هـ) "التّوشيح أن يكون معنى أوّل الكلام دالاّ على لفظ آخره ولهذا سمّوه التّوشيح، فإنّه ينزل فيه المعنى منزلة الوشاح، وينزل أوّل الكلام وآخره منزلة محلّ الوشاح من العاتق، والكشح اللّذيْن يحول عليهما الوشاح"[18]. وفي هذا الذّي ذهب إليه العلاّمتان قدامة بن جعفر، وابن حجّة الحمويّ نظر، إذ أنّهما أطلقا مصطلح التّوشيح على مصطلح الإرصاد خلاف ما اتّفق عليه علماء البلاغة، فعند التّدقيق نجد أنّ مصطلح الإرصاد أولى بالتّسمية من التّوشيح على ما سنعرفه فيما بعد.

والمثال الثّاني هو أن يتّفقوا مع ابن الأثير في المسمّى، ولكن يختلفون معه في المصطلح فهناك من أطلق على هذا اللّون البديعيّ مصطلحا غير ما أطلقه عليه ابن الأثير، فقط أطلق عليه الخطيب القزوينيّ مصطلح "التّشريع" فقال: "ومنه التّشريع وهو بناء البيت على قافيتين يصحّ المعنى على الوقوف على كلّ واحدة منهما"[19]، فقد اتّفق ابن الأثير معه في المسمّى واختلف معه في المصطلح، إلاّ أنّ عبارة الخطيب القزوينيّ في تعريفه للتّشريع كانت أوجز وأكثر اختصارا، بل إنّها تحتاج إلى مزيد من الإيضاح، بينما نرى تعريف ابن الأثير للتّوشيح أشمل وأوضح معنًى ومبنًى.

ثانيا: مصطلح الإرصاد

يعرف ابن الأثير الإرصاد بقوله: "وحقيقته أن يبني الشّاعر البيت من شعره عل قافية قد أرصدها له، أي أعدّها في نفسه، فإذا أنشد صَدْرَ البيت عرف ما يأتي به في قافيته وذلك من محمود الصّنعة، فإنّ خير الكلام ما دلّ بعضه على بعض"[20].

من ذلك ما أورده "في قول الشّاعر البحتريّ:

أَحلَّتْ دَمِي منْ غيْرِ جُرْمٍ وحرَّمَتْ بلاَ سَبَبٍ يَوْمَ اللِّقَاءِ كَلاَمِي

فـلـيْـسَ الـذِّي حلـلْـتُه بِـمُحَلَّلٍ ولَيْسَ الذِي حرَّمْتُهُ بِحــرَامِ

فليس يذهب على السّامع ـ وقد عرف البيت الأوّل وصدْر البيت الثّاني ـ أنّ عجُزه هو ما قاله البحتريّ"[21].

إنّ ابن الأثير لم يقتصر على ذكر "الإرصاد" فقط على مستوى الشّعر، ولم يجعله حصرا على النّظم دون النّثر، لذلك نجده يقول: "وقد جاء الإرصاد في الكلام المنثور كما جاء في الشّعر"[22]، ويدلّل بعد هذه الفائدة بالقرآن الكريم، موظّفا بعض النّماذج، من ذلكم قوله سبحانه: ﴿**وَمَا كَانَ النَّاسُ إِلاَّ أُمَّةً وَاحِدَةً فَاخْتَلَفُوا وَلَوْلاَ كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِنْ رَبِّكَ لَقُضِيَ بَيْنَهُمْ فِيمَا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ**﴾(يونس:19) فإذا وقف السّامع على قوله تعالى: ﴿**لَقُضِيَ بَيْنَهُمْ فِيمَا فِيهِ**﴾ عرف أنّ بعده – يختلفون – لِما تقدّم من الدّلالة عليه.

ويبدو لي أنّ هذا المصطلح لم يستقر في ذهن ابن الأثير، إذ نرى أنّه يطلِق عليه في كتابه (المفتاح المُنْشأ في صناعة الأنشا) اسما آخر وهو "التّسهيم"، وبيّن أنّ المراد بالتّسهيم هو المراد من الإرصاد، فليس هناك فرق بين المصطلحين، ثمّ عرّف التّسهيم بتعريفَيْن: التّعريف الذي ذكره في المثل السّائر، وذكر تعريفا آخر في المفتاح قائلا: "أن يأخذ المنشئ في معنى فيورده غير مشروح، فيقع له أنّ الواصل إليه الكتاب لا يتصوّره بحقيقة فيعود راجعا إلى ما قدّمه، إمّا أن يظهره، وإمّا أن يجلي الشّبه فيه"[23]، والذي يبدو للقارئ الذي يقف على هذين التّعريفين، أنّ ابن الأثير لا يظهر له رسوٌّ على برٍّ واضح في هذه المسألة، لأنّ التعريف الأول الوارد في كتابه "المثل السّائر" لا يطابق التعريف الثّاني الذي تضمّنه كتاب "المفتاح"، وبالتالي هذه المسألة تقتضي شيئا من التدقيق العلميّ الموسّع، الذي يمكّننا من فكّ هذا الإشكال الذي يبدو قريبا من التردّد.

وقد أشار إلى هذا الإشكال الأستاذ: طه محمد عبد الفتاح جادو في قوله: "نعتقد بأنّه جانبه الصّواب في هذا، فالتّسهيم لا ينطبق على مُسمّاه من ناحية، كما أنّ التّعريف الذي أورده يمكن أن ينطبق على لون بلاغيّ آخر وهو اللّفّ والنّشر ..."[24].

ونشير في هذا المقام أيضا إلى أنّ أبا هلال العسكريّ اعتمد في كتابه "الصّناعتين" مصطلح "الإرصاد" مُطْلِقا عليه اسم "التّوشيح"، والتّسمية الأولى ـ الإرصاد ـ هي الأوْلى حيث ناسب الاسم مسمّاه ولاق به، أمّا التّوشيح فإنّه لون آخر من الألوان البديعيّة مثلما هو مثبت في المصنّفات البلاغيّة.

وعند التدبّر تجد أنّ أبا هلال نفسه يعترض على هذه التّسمية، ويعطيها مصطلحا آخر وهو "التبيين" فيقول في كتابه الصّناعتين "سُمّي هذا النّوع التّوشيح، وهذه التّسمية غير لازمة بهذا المعنى، ولو سُمِّيَ - تبيينا - لكان أقرب، وهو أن يكون مبتدأ الكلام ينبئ عن مقطعه، وأوّله يخبر بآخره، وصدْرُه يشهد بعَجُزِه، حتّى لو سمعت شعرا، أو عرفت رواية ثم سمعت صدر بيت منه وقفت على عجزه قبل بلوغ السّماع إليه"[25]. فلننظر إلى هذا التّردّد داخل هذا النص في إطلاق المصطلح، فمرة هو التّوشيح، وأخرى هو التّبيين، وفي هذا دليل على عدم استقرار المصطلح البلاغيّ في عصره.

ثالثا: مصطلح المغالطة المعنويّة

ونجد هذا المصطلح تحديدا في الجزء الثّاني من الكتاب، النّوع العشرون، المغالطات المعنويّة. يقول ابن الاثير: "وهذا النّوع من أحلى ما استعمل في الكلام وألطفه، لما فيه من التّوريّة"[26]، واللّافت هنا استعماله لمصطلح "التّوريّة" وهو المقصود بالمغالطة المعنويّة والملاحظ أنّ مصطلح التّوريّة هو الأكثر اعتمادا وبصورة مكثّفة عند غيره من البلاغيّين وبذلك يكون قد انفرد بهذا المصطلح دون غيره، حيث أنّنا لم نجد له ذكرا في كتبهم، أمّا ما ذُكر عن الشّيخ عبد القاهر الجرجانيّ من أنّه وظّف هذا المصطلح، إنّما وظّفه في دلالة أخرى غير التّورية، وهي دلالة أسلوب الحكيم، وذلك حينما أورد قوله "وكقول الذّي قال له الحجّاج: لا أحملنّك على الأدهم، يريد القيد، فقال على سبيل المغالطة: ومثل الأمير يُحمل على الأدهم والأشهب"[27]، فالملاحظ أنّ ردّ – القبعثري – على الحجاج، هو من قبيل أسلوب الحكيم، الذي سمّاه الشّيخ عبد القاهر بالمغالطة. وبذلك ندرك أنه استعمله في دلالة مخالفة لما ذهب إليه ابن الأثير. ثم يستطرد ابن الأثير في سرد النّماذج حول هذا المصطلح. بالشّعر والنّثر على حدّ سواء، فمن بين النّماذج التي أوردها ويقصد بها التّورية ما يلي: لفظ الفناء: فإنّه يطلق على عنب الثّعلب، وعلى ذهاب الشّيء إذا لم يبق منه بقيّة يقال: أفناه إذا أذهبه، وأفناه إذا أطعمه الفنا وهو عنب الثّعلب. وكذلك لفظ: الغوى والرشد، وهما نبتان، يُقال: أغواه إذا أضلّه، وأغواه إذا أطعمه نبت الغوى، ويقال: طلب رشدا: إذا طلب ذلك النّبت، وطلب رشدا إذا طلب الهداية"[28].

ومن الأمثلة الرّائقة التّي أوردها ابن الأثير قوله "ومن هذا الأسلوب ما كتبته في فصل من كتاب إلى بعض الإخوان فقلت: "وعهدي بقلمي وهو يتحلّى من البيان بأسمائه، وتبرز أنواع المعاني من ظلمائه، وقد أصبحتْ يدي منه وهي حمّالة الحطب، وأصبح خاطري أبا جهل بعد أن كان أبا لهب"[29].

يعلق ابن الأثير على هذا الكلام مبرزا دلالة الألفاظ الموظّفَه في هذا السّياق، فيقول: "وهذا أحسن من الأول، وأخلب عبارة، فانظر أيّها المتأمّل إلى ما فيه من التّورية اللّطيفة ألا ترى أنّ الخاطر يُحمد فيُوصف بأنّه وقّادٌ وملتهب، ويُذَمُّ فيوصف بأنّه بليد وجاهل؟ وأبو لهب وأبو جهل هما الرّجلان المعروفان، وكذلك حمّالة الحطب، هي المرأة المعروفة، وإذا ذُمّ القلم قيل أنّه حطب، وأنّ صاحبه حاطب، فلمّا نقلت أنا هذا المعنى الذّي قصدته جِئتُ به على حكم المغالطة، وورّيت فيه تورية"[30]، والنّماذج في هذا الباب كثيرة، يمكن للقارئ النّهم مراجعتها في مكانها، كما هو موثّق.

رابعا: مصطلح المنافرة بين الألفاظ في السّبك

وقد ورد هذا المصطلح في كتاب "المثل السّائر" الجزء الأول، النّوع الثامن، تحت مسمّى – في المنافرات بين الألفاظ في السّبك – وحول هذا المصطلح تحديدا يجد القارئ مصطلح – المنافرة بين الألفاظ – والذي يضعه البلاغيّون ضمن حدود – علم البديع – وهم يتكلّمون عن التسجيع، والتّجنيس، والتّصريح، يقتصرون على ذكر هذا اللّون ضمن "فصاحة الكلام" ويسمّونه بالتّنافر في الكلمات، والذّي يعتبرونه من الأشياء المخلّة باللّفظ أو بالتّركيب، على مستوى اللّفظ إذا تنافرت حروفها استُثْقِلَت، وعلى مستوى التّركيب إذا تنافرت الكلمات اسْتُثْقِل الكلام، شعرا كان أم نثرا.

إنّ ابن الأثير وهو يتفرّد بهذا المصطلح، يشير إلى أنّ هناك تقصيرا من قبل البلاغيّن الذين سبقوه أو عاصروه، وبأنّهم لم يصلوا فيه إلى القول الفصل، حيث نجده يقول: "وهذا النّوع لم يحقق أحد من علماء البيان القول فيه، وغاية ما يقال أنّه ينبغي ألاّ تكون الألفاظ نافرة عن مواضعها، ثم يكتفي بهذا القول من غير بيان ولا تفصيل، حتّى أنّه قد خلط النّوع بالمعاضلة، وكلّ منهما نوع مفرد برأسه، له حقيقة تخصّه إلاّ أنّهما قد اشتبها على علماء البيان، فكيف على جاهل لا يعلم ؟"[31]. فما معنى المنافرة التي يقصدها ابن الأثير ؟

لتحديد ذلك وجب الرّجوع إلى كلامه حيث يقول مُعرّفا:"وحقيقة هذا النّوع الذي هو المنافرة، أن يُذكر لفظ أو ألفاظ يكون غيرها ممّا هو في معناها أولى بالذّكر"[32]. وبالتّالي فالمنافرة المقصودة هي في ـ تقديري ـ التّوظيف غير الصّحيح للّفظه ودلالتها، فقد يعمد الشّاعر أو الناثر إلى لفظ منتقًى لإظهار دلالة معيّنة، إلاّ أنّ ذلك اللّفظ من النّاحية اللغويّة لا يؤدي الدّلاله المعْنِيَّة، وبالتّالي هو لفظ قاصر عن أداء الدّلالة الأكثر إثارة أو تأثيرا، أو تحقيقا للمعنى المراد إظهاره، وربّما اتّضح لنا هذا الكلام أكثر ونحن نتصفّح هذا النّموذج الذي أورده، والممثّل في بيت من الشّعر للمتنبي، يقول فيه:

فَلَا يُبْرِمُ الأَمْرَ الذِّي هُوَ حَالِلُ ..... وَلَا يَحْلُلِ الأَمْرِ الذِّي هُوَ يُبْرِمُ

يقول ابن الأثير منتقدا هذا البيت: "فلفظ ـ حالل ـ نافرة عن موضعها، وكانت له مندوحة عنها، لأنّه لو استعمل عوضا عنها لفظة – ناقض – فقال:

فلا يبرم الأمر الذي هو ناقض ..... ولا ينقض الأمر الذي هو يبرم

جاءت اللّفظة قارة في مكانها، غير قلقة ولا نافرة، وهذه اللّفظة التي هي ـ حالل ـ وما يجري مجراها في الاستعمال، وهي فك الإدغام في الفعل الثّلاثيّ، ونقله إلى اسم الفاعل وعلى هذا فلا يحسن أن يقال: بلا الثّوب: فهو بالل، ولا سلّ السّيف: فهو سالل، ولا همّ بالأمر: فهو هامم، ولا خطّ الكتاب: فهو خاطط، ولا حنا: فهو حانن"[33]. والواضح من هذا الكلام النّقدي السّابق، أنّ المنافرة على مستوى اللّفظة، يعني قصورها عن أداء المعنى الدّقيق، كما يندرج ضمن ذلك خروجها عن القاعدة النحويّة غير الصّحيحة، والتّي تجعل منها لفظا ليس بالمستصاغ ذوقا، ولا المقبول توظيفا كبنية، ولفظ هذه صفاته لا يمكن أن يرقى لمدارج الفصاحة، والكلام الحسن الجميل المليح التفصيل.

فهذه المصطلحات التي عمدنا إليها في تقديرنا، وبعد قراءة محيطة بالموضوع، وجدناها الأكثر انفرادية في اعتماد ابن الأثير، وقد أوردنا ما يدلّل على المسألة من خلال ما كتبناه وليس هذا يعني ـ بأي حال من الأحوال ـ أنّه قول فصل في المسألة، وإنّما أردت القول بأنّ الموضوع يمكن أن ينظر فيه من جوانب علميّة نقديّة أخرى قد تجلّي الكثير من الغموض وتبصّر العقل الدّارس بالجديد.

الهوامش والإحالات:

(1)– ابن الأثير، المثل السّائر في أدب الكاتب والشاعر، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، تح : كامل محمد محمد عويضة، ط1، 1998، ج1، ص: 20.

(2)– ابن الأثير، المثل السّائر في أدب الكاتب والشّاعر، ج1، ص: 21.

(3)– محمد زغلول سلّام، تاريخ النقد العربي من القرن الخامس إلى العاشر الهجري، دار المعارف بمصر القاهرة، دط، دت، ج2، ص: 265.

(4)– المرجع نفسه، ص: 265.

(5)– ينظر: لسان العرب، مادة: صلح، وتاج العروس للزبيديّ، مادة: صلح.

(6)– علي بن محمد الشّريف الجرجانيّ، كتاب التعريفات، تح: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي بيروت، لبنان، ط1، 1985، ص: 28.

(7)– المرجع السّابق، ص: 28.

(8)– أبو البقاء الكفوي، الكلّيّات، تح: عدنان درويش، ومحمد المصري، دار الرسالة، بيروت، لبنان ط1، 1998م، ج1، ص: 158.

(9)– طه محمد عبد الفتاح جادو، المصطلح البلاغيّ في النقد العربيّ القديم، مجلّة: البلاغة والتّأويل، دار الثقافة، بني ملال، المغرب، العدد: 06، السنة: 2014، ص: 158.

(10)– ابن المعتز، البديع، تح: محمد عبد المنعم خفاجي، دار الجيل، بيروت، لبنان، 1990، ص: 15.

(11)– المصدر السّابق، ص: 15.

(12)– ابن خلّكان، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزّمان، تح: إحسان عبّاس، دار صادر ـ بيروت، لبنان ط4، 1994، ج5، ص: 391.

(13)– ابن الأثير، المثل السّائر في أدب الكاتب والشّاعر، ج2، ص: 143.

(14)– المرجع السّابق، ج2، ص: 216.

(15)– السّابق، ص: 217.

(16)– أسامة بن منقذ، البديع في نقد الشّعر، تح: أحمد بدوي وحامد عبد المجيد، مؤسسة البابي الحلبي القاهرة، 1960م، ص: 79.

(17)– قدامة بن جعفر، نقد الشّعر، تح: عبد المنعم خفاجي، دار الجيل، بيروت، لبنان، دون تاريخ ج1، ص: 30.

(18)– ابن حجّة الحمويّ، خزانة الأدب وغاية الأرب، تح: عصام شعيتو، دار ومكتبة الهلال، بيروت لبنان، ط1، ج1، ص: 222.

(19)– الخطيب القزوينيّ، الإيضاح في علوم البلاغة، دار إحياء العلوم، بيروت، لبنان، ط4، 1998 ص: 175.

(20)– ابن الأثير، المثل السّائر في أدب الكاتب والشّاعر، ج2، ص: 292.

(21) (22)– المصدر نفسه، ج2، ص: 292.

(23)– ابن الأثير، المفتاح المنشأ في صناعة الانشا، تح: عبد الواحد حسن الشيخ، مكتبة الإشعاع الفنّيّة الإسكندرية، مصر، ط1، 1993، ص: 147.

(24)– طه محمد عبد الفتاح جادو، المصطلح البلاغيّ في النقد العربيّ القديم، مجلّة : البلاغة والتّأويل ص: 178.

(25)– أبو هلال العسكريّ، الصّناعتين الكتابة والشعر، تح: مفيد قميحة، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، 2008، ص: 116 .

(26)– ابن الأثير، المثل السّائر، ج2، ص: 192.

(27)– عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص: 40.

(28)– ابن الأثير، المثل السّائر، ج2، ص: 194.

(29) (30)– المصدر نفسه، ج2، ص: 195.

(31) (32) (33)– المصدر السّابق، ج1، ص: 292 ـ 293.